الجمهورية التونسيّة
هيئة النفاذ إلى المعلومة

الحمد لله،

--/--

القرار عدد: 974
تاريخ القرار: 13 فيري 2020

قرار

أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدّعي: م.ب.ب.م.

من جهة،

والمدّعى عليه: مدير المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقابس، الكائن عنوانه بمقر المعهد العالي للدراسات التكنولوجية، طريق مدنين، 6011 قابس.

من جهة أخرى.

بعد الاطّلاع على عريضة الدّعوى المقدّمة من المدّعي المذكور أعلاه بتاريخ 3 جوان 2019 والمرسّمة بكتابة الهيئة تحت عدد 974 والمتضمّنة أنّه تقدّم بمطلب في النفاذ إلى المعلومة إلى مدير المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقابس قصد الحصول على نسخة ورقيّة من الوثائق المتعلقة ببيع صابة الزيتون الموجود بالمعهد للموسم الفلاحي لسنة 2018، إلا أنّه لم يتلقّ ردًّا على مطلبه رغم انقضاء أجل العشرين يوما المنصوص عليه قانونا، ممّا دفعه للقيام بدعوى الحال طالبا من الجهة المدعى عليها تمكينه من الوثائق المطلوبة مستندا في ذلك على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وبعد الاطلاع على التقرير المدلى به من قبل مدير المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقابس بتاريخ 23 جانفي 2020 والمتضمّن بالخصوص أنّ المعهد لم يقم بغراسة أيّ شجرة زيتون على حساب ميزانية المعهد وإنّما هو عمل تطوعي من أساتذة المعهد مع طلبتهم وبمجهودهم الخاص والذين قاموا بغراسة شجيرات محدودة العدد في إطار الاعتناء بالجانب البيئي وتزيين الفضاءات الخضراء بالمعهد، مضيفا أنّ حجم الإنتاج كان ضعيفا جدّا نظرا لحداثة غراستها وبالتالي لا يمكن الحديث عن صابة كما يدّعي العارض، وأكّد أنّهم لم يقوموا بجني ولا بيع أيّ شيء ممّا يوجد بالساحات والفضاءات الخضراء بالمعهد، كما أضاف أيضا أنّ الميزانية المرصودة الخاصة بتعهد وصيانة الحدائق والنباتات بالمعهد لا تتجاوز 400 دينار وأنّ عملية السقي تتمّ عن طريق بئر مجهز بألواح شمسية لإنجاز الأشغال التطبيقية ممّا يدحض ما ذكره العارض حول تكفّل ميزانية المعهد بهذه العملية.

وبعد الاطّلاع على بقيّة مظروفات الملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في الدعوى.

وبعد الاطّلاع على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة وخاصّة الفصل 38 منه.

قرّرت الهيئة ما يلي:

من جهة الشكل:

حيث قدمت الدعوى في آجالها القانونية وممن له الصفة، مما يتعين معه قبولها من هذه الناحية.

من جهة الأصل:

حيثُ تهدف الدعوى إلى إلزام مدير المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقابس بتمكين العارض من نسخة ورقيّة من الوثائق المتعلقة ببيع صابة الزيتون الموجود بالمعهد للموسم الفلاحي لسنة 2018، وذلك بالاستناد إلى حقّ العارض في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أفاد مدير المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقابس في نطاق ردّه عن الدّعوى، أنّ المعهد لم يقم بغراسة أيّ شجرة زيتون على حساب ميزانية المعهد وإنّما هو عمل تطوعي من أساتذة المعهد مع طلبتهم وبمجهودهم الخاص تمثّل في غراسة شجيرات محدودة العدد في إطار الاعتناء بالجانب البيئي وتزيين الفضاءات الخضراء بالمعهد، مضيفا أنّ حجم الإنتاج كان ضعيفا جدّا نظرا لحداثة غراستها وبالتالي لا يمكن الحديث عن صابة كما يدّعي العارض، وأكّد أنّهم لم يقوموا بجني ولا بيع أيّ شيء ممّا يوجد بالساحات والفضاءات الخضراء بالمعهد، مضيفًا بأنّ الميزانية المرصودة الخاصة بتعهد وصيانة الحدائق والنباتات بالمعهد لا تتجاوز 400 دينار وأنّ عملية السقي تتمّ عن طريق بئر مجهز بألواح شمسية لإنجاز الأشغال التطبيقية ممّا يدحض ما ذكره العارض حول تكفّل ميزانية المعهد بهذه العملية.

وحيث لئن يعدّ الحقّ في النفاذ الى المعلومة حقّا أساسيا لكلّ شخص طبيعي أو معنوي، فإنّ ممارسته والانتفاع به يرتبطان شديد الارتباط بثبوت الوجود المادي والفعلي المعلومة لدى الهيكل المعني بمطلب النفاذ.

وحيث طالما ثبت للهيئة أنّ الوثائق المطلوبة من العارض لم يتمّ إنشاؤها من قبل الجهة المدّعى عليها ولم تتحصّل عليها في إطار قيامها بمهامها، فإنّه يتعذّر بالتالي إلزامها بتمكينه من الحصول على نسخة منها.

وحيث يتّجه بناء على ما سبق بيانه، التصريح برفض الدعوى أصلا.

ولهذه الأسباب

قررت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أوّلا: قبول الدعوى شكلا ورفضها أصلا.

ثانيا: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.

وصدر هذا القرار عن مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 13 فيفري 2020 برئاسة السيّد عماد الحزقي وعضويّة السيّد عدنان الأسود، نائب الرئيس، والسيّدات والسّادة أعضاء المجلس، منى الدهان وريم العبيدي ورقيّة الخماسي وهاجر الطرابلسي ورفيق بن عبد الله وخالد السلامي ومحمد القسنطيني.

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

عماد الحزقي